مجلة الواحات للبحوث والدراسات
ELWAHAT Journal for Research and Studies
Available online at :https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/2
المجلد 16 العدد1 (2023): 77– 92 ISSN : 1112 -7163 E-ISSN: 2588-1892

مدخل إلى البنية والاستعمال في كتاب سيبويه

An Introduction to structure and use in Sibawayh's book

عائشة برارات

جامعة غرداية، كلية الآداب واللغات، مخبر تحليل الخطاب والدراسات المعجمية و الأدبية المقارنة،
Aichabara.03@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/02/19 تاريخ القبول: 2023/04/25 تاريخ النشر: 2023/06/07

ملخص:

نسعى من خلال هذا المقال إلى رصد ممازجة البنية والاستعمال عند سيبويه؛ ذلك أنّ تحديد الأنماط التي يكون عليها التركيب لا يستقيم إلا بموجب مراعاة نحوية الجملة ومقبوليتها الدلالية حيث إنّ بنية العبارة اللغوية تتأثر بالمعنى الذي تحيل إليه وتصدر عنه؛ فأهم ما يعبر عن تلك الممازجة تركيزه – بصفة خاصة– على طرفي الخطاب: المتكلم، والسامع، مما يؤكّد صلة الظواهر الإعرابية بما في ذهن المتكلم من معان. وعلى هذا يؤكّد سيبويه أنّ اللغة ما هي إلا ممارسات وإجراءات تمتزج بالانفعالات والأحوالَ، والظروف، والملابسات، فيترتّب عنها تراكيب ملائمة تحقّق وظيفة الفهم والإفهام، وهذا ما سنحاول بيانه فيما يأتي.

كلمات دالة: البنية، الاستعمال، المعنى، اللسانيات، النحو.

Abstract:

We have thus set ourselves the objective of identifying the intersection of structural dimensions with usage in grammatical forms based on the principle that the meaning that the speaker aims to convey and his intentions are in close relationship with the grammatical structure.

According to SIBAOUAIH, language embodies the behaviors**,** intentions and circumstances of the enunciator which, in turn, produce adequate grammatical structures and forms

Key words: structure; use; the meaning; linguistic; grammatical.

المؤلف المرسل: عائشة برارات: Aichabara.03@gmail.com

مقدمة

إنّ هذه الدراسة هي محاولة لتأصيل اللسانيات العربية، عن طريق إعادة قراءة التراث اللغوي بمجالاته المختلفة قراءة إجرائية مرنة تتمثل في توظيف المنحى اللساني، وعلى وجه الخصوص ما يرتبط باستعمال اللغة في السياق.

وفي هذا النطاق لا يخفى على أحد أنّ كتاب سيبويه يعتبر أهم مصدر يعتمد عليه في دراسة اللغة بشتى علومها؛ فقد جاء جامعا لدراسة الأصوات، والصرف، والنحو، والدلالة بالإضافة إلى ربط التركيب بمقتضيات الحال وملابسات المقام، وتوظيف دلالة الحواس.

من هنا نصوغ الإشكاليات التالية: كيف مازج سيبويه بين البنية والاستعمال في التقعيد النحوي ؟، وكيف يتم التمييز بين نحوية الجملة ومقبوليتها الدلالية بمراعاة هذه الممازجة؟، هل يمكن استخدام (قصد المتكلم) آلية إجرائية في بناء نموذج لساني في التراث العربي؟، وكيف تتجلى البنية والاستعمال في بناء العملية التواصلية والحفاظ على مبدأ أمن اللبس؟.

إننا ننطلق من فرضية هامة مفادها: إمكانية وجود لسانيات عربية لها من الخصوصية ما يجعلها تضاهي ما جاءت به اللسانيات الغربية، وعلى هذا الأساس نحاول القيام بمقاربة لسانية تتناسب مع تلك الخصوصية الموجودة في اللغة العربية من خلال استخدام آليتي الوصف والتحليل كما لا تخلو هذه الدراسة من توظيف المقارنة بين نظريتين مختلفتين ابستمولوجيا وإجرائيا (النموذج العربي والنموذج الغربي).

1.البنية والاستعمال بين نحوية الجملة ومقبوليتها الدلالية:

لا نستطيع أن نتكلّم عن النحو العربي دون أن نذكر كتاب سيبويه، الذي يمثل الفكر اللغوي التراثي، "وهذا الفكر في عمقه فكْر وظيفي من حيث مفاهيمه، ومنهجه، وقضاياه، فمن مبدأ تبعية البنية للوظيفة (التواصل) يمكن مدّ الجسور لوصل البحث اللساني بالتنظير العربي" (المتوكل، 2006، صفحة 15)، يؤكّد ذلك أنّ سيبويه في الأبواب الأولى من كتابه قد مازج بين نحوية الجملة ومقبوليتها الدلالية.

وهذا المزج يرجع إلى تأثير الدلالة على بيان الوظيفة النحوية للكلمة أو الجملة، ومن ثم الحكْم بنحوية تلك الجملة ومقبوليتها باعتبار معيار الدلالة، لذا عدّ المستوى الدلالي "ملْحظا ثابتا يفزعون إليه ويصدرون عنه في التفسير النحوي، وخاصة إذا تخلّف التفسير على المستوى النحوي

الخالص" (الموسى، 1987، صفحة 73) ، فالمستوى الدلالي يحتكم إلى قانون (هكذا قالت العرب) ، وهذا ما نجده متفشيا في صفحات كتاب سيبويه ، مما يؤيد مقولة أنّ النحو "نشأ فنا قبل أن ينشأ علْما ؛ أي إنّ هذه الطرق الخاصة للأداء قد التزمت باطّراد في تراكيبها وأساليبها ومرنت عليها ألسنة العرب وتمكّنت من طبائعهم قبل أن توضع لها القواعد النحوية المجردة وضعا علميا " (عون، 1952، صفحة 78) .

لقد عبر سيبويه عن تلك الممازجة بين نحوية الجملة ومقبوليتها الدلالية في باب الاستقامة من الكلام والإحالة، يقول: «فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غدا، وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيد يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس» (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 26/25)؛ إذ يحدّد سيبويه في هذا النص أنماط الكلام بالنظر إلى نحوية الجملة ومقبوليتها الدلالية عن طريق الأمثلة، كما يفترض ربط الأولى منها (الصحة النحوية) بالثانية (المقبولية الدلالية)، مما يؤدي إلى التوجيه الصحيح، فـ"اللغة عنده لم تكن تنفكّ عن ملابسات استعمالها، ومقاييس اللغة عنده تستمدّ من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي كما تستمدّ من معطيات السياق الاجتماعي التي تكتنف الاستعمال اللغوي" (الموسى، 1987، صفحة 101)

2. البنية والاستعمال وعلاقتهما بمبدأ القصدية:

إنّ «الجهاز الوصفي الذي اعتمده سيبويه لم يكن جهازا إعرابيا يعتمد البنية العاملية اعتمادا خالصا ، بل كان جهازا يعتمد المعنى منطلقا وآخرا ، فالصيغة قد تناسب المعنى فيعتدّ بالصيغة والمعنى، والصيغة قد لا تناسبه فيغلّب المعنى ويعتدّ به دونها ، إذن فالجهاز الوصفي يجمع بين قواعد البنية العاملية الإعرابية والمقتضيات الدلالية المعنوية" (الشاوش، 2001، صفحة 1183/1182) ومن هنا يتأتّى الدور المزدوج لمبدأ القصدية ؛ فهم وإنتاج الخطاب من جهة ، و توجيه الدلالة النحوية من جهة أخرى ، مما يتأكّد معه ضرورة إشراك المتكلم في تكييف الأحكام النحوية ، فـ على هذا النحو" يمثل المتكلم منزلة مرموقة ، فهو طرف أساسي في عملية الكلام

وعنصر فعال في تحديد خصائص النص إذ على عاتقه تقع كلفة إخراجه على سمت يستجيب لمقتضيات الوظيفة والإبانة والمقام " (بلحبيب، 1999، صفحة 241) .

ويكتسي مبدأ القصدية قيمة بالغة الأهمية، فلا يتضح المعنى إلا بالقصد، ولا ينبني التركيب إلا بالمعرفة الدقيقة لتلك المقاصد ، كما نجد فكرة التقابل بين الوضع والقصد من القضايا التي وقف عليها النحاة القدامى مطولا ، وعالجت اللسانيات القصدية لاسيما عند الفيلسوف سيرل بوصفها نسقا مركّبا من عدّة عناصر منها بلا شكّ "القصد والمعنى" لكنها مختلفة إذ تشمل عناصر أخرى من فلسفة العقل... ليس المقام هنا مناسبا للتفصيل فيها ،لأنّ الهدف هو بيان علاقة القصدية بالبنية والاستعمال من خلال الأمثلة التي ذكرها سيبويه ، وعلى العموم ستكون لنا دراسة مستفيضة حول هذا المبدأ في التراث واللسانيات في قابل الأيام إن شاء الله.

لقد أولى سيبويه قضية الترتيب عناية كبيرة رابطا إياها بمبدأ القصدية ، يقول :« فإن قدّمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول ، وذلك قولك :ضرب زيدا عبد الله ؛ لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدّما ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا في اللفظ ، فمن ثم كان حدّ اللفظ أن يكون فيها مقدّما ، وهو عربي جيد كثير ، كأنهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم» (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 35/ج1)، وهكذا فإنّ قاعدة العناية والاهتمام مرتبطة أيّما ارتباط بالمتكلم والمخاطب ، وهذا إن دلّ على شيء فيدلّ على حرص سيبويه في تفسير الظواهر اللغوية من منطلق واقعها بما يحيط المتكلم والمخاطب من ملابسات وأحوال ، وهذا يعني اتخاذ المعطيات السياقية أداة تحليلية مما يشير إلى أنّ صوغ الجملة بتقديم عناصر وتأخير عناصر ليس إلا استجابة لدوافع نفسية واجتماعية معتبرة (برارات، المعطيات السياقية وصلتها بإبانة المعنى في الدرس اللغوي ، 2016، صفحة 224).

هكذا يفسر سيبويه باب التقديم والتأخير بقصدية (العناية والاهتمام) من وجوه مختلفة حيث نجده قد " ربط بين عمل العامل أو إهماله، وما يدور في نفس المتكلم من هواجس وخواطر فإهمال العامل ليس مجردا من الإرادة والقصد بل تثوي وراءه غاية نفسية معنوية" (الحلواني، دت ، صفحة 186)، يتضح من هذا أهمية معرفة المقاصد، وبالتالي تنتفي تلك النظرة الدونية للنحو على أساس أنه نحو شكلي يتصف بالمعيارية؛ فنظرية العامل التي تعدّ عصب النحو العربي نجد سيبويه لا يخلو أن يربطها بجملة الأغراض التي يريد المتكلم إيصالها إلى السامع ، فهذا الغرض يدعوه إلى

الرفع وذاك إلى النصب ، وثالث إلى الجر ، وتارة يدعوه إلى الإهمال (الإلغاء) ، وأخرى إلى الإعمال ...وهكذا ، ولعل قول بعضهم "إنّ العامل الحقيقي هو المتكلم فهو الذي يحدث الرفع والنصب وغيره" بالنظر إلى هذا الجانب الموسوم بـ "الأغراض والمقاصد" على اعتبار الأصل ؛ فالأصل أن يتعلّق الكلام بمن يتلفظ به ، والمتكلم يختار من الألفاظ والعبارات ما يوصله إلى المعنى المطلوب ، ووسيلته في ذلك الإعمال بالرفع أو الجر أو النصب وغيره ، أو الإلغاء ، وهنا نتمثل بالأعرابي الذي لا يعرف شيئا من النحو لكنه يستطيع تبليغ أغراضه بحركات إعرابية معينة وتراكيب مخصوصة دون غيرها (برارات، 2022، صفحة 35).

وعلى هذا "يجمع سيبويه في كتابه بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق، ولا يقف عند الجانب اللغوي الخالص المنسجم مع نظرية العامل بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلم وموضوع الكلام ...وغيرها" (الموسى، 1987، صفحة 97).

يقول سيبويه في باب الأفعال التي تستعمل وتلغى: «فإن ألغيت قلت: عبدُ الله أظن ذاهب وهذا إخال أخوك، وفيها أُرى أبوك، وكلّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى ... وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشكّ بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشكّ، كما تقول: عبدُ الله صاحب ذاك بلغني، وكما قال: من يقول ذاك تدري، فأخر ما لم يعمل في أول كلامه، وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين وفيما يدري. فإذا ابتدأ على ما في نيته من الشكّ أعمل الفعل قدّم أو أخر ، كما قال: زيداً رأيت ، ورأيت زيداً» (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 120/ج1)؛ حيث يفسر سيبويه الإعمال والإلغاء تفسيرا دلاليا ، وتداوليا ترتبط فيه البنية بالاستعمال من خلال مقاصد المتكلم ؛ فإهمال عمل الفعل" يرجع إلى معنى قائم في النفس أو إلى طبيعة الأفكار وترتيبها في ذهن المتكلم ؛ إنه يبتدئ كلامه وهو يريد اليقين ، ثم يدركه الشكّ فيقول : أظن ، وبهذا تكون الوظيفة المعنوية للعامل غير متعلّقة بالمعمولين، وإنما هي كلام مستأنف أو معترض كأنه قال: هذا مني ظن ، أما إذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشكّ ،فإنّ ذلك يوجب إعمال العامل سواء أتقدّم على معموليه أم تأخر عنهما" (الحلواني، دت ، صفحة 186).

وبذلك تختلف الوظيفة النحوية للكلمة مع معرفة المقاصد ، وتترتّب المفردات ترتيبا موافقا لها، مما يؤكّد أنّ البنية تابعة للاستعمال ، والاستعمال مرتبط بقاعدة جوهرية تتمثل في مبدأ القصدية، وهكذا فـ"إنّ الظن الذي يخالج نفس المخاطب جعل لزاما على المتكلم أن يأخذ بعين الاعتبار هذه الحالة ويراعيها عند بنائه النصوص اللغوية لتكون طريقة صياغته والأسلوب الذي يعتمده في الحديث ملائما لها فيوظّف من أدوات اللغة ما من شأنه أن ينزه ذهن المخاطب من حالة الظن التي قد تساوره" (الخفاجي، 2008، صفحة 110).

وفي نحو: (هذا عبد الله منطلقاً)، و (هو زيد معروفاً)، يختلف المعنى بحسب قصد المتكلم ذلك «أنك تريد أن تنبهه له منطلقاً لا تريد أن تعرفه عبد الله؛ لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً، فمنطلق حالٌ قد صار فيها عبد الله. وحالَ بين منطلق وهذا، كما حال بين راكب والفعل حين قلت: جاء عبد الله راكبا، صار جاء لعبد الله وصار الراكب حالا...» (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 78/ج2)

في حين «أنك ذكرت للمخاطَب إنساناً كان يجهله أو ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: أثبتّه أو الزمه معروفاً فصار المعروف حالاً، كما كان المنطلق حالاً حين قلت: هذا زيد منطلقاً. والمعنى أنك أردت أن توضح أنّ المذكور زيد حين قلت معروفاً، ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف، لأنه يعرف ويؤكّد. فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز، لأنّ الانطلاق لا يوضح أنه زيد ولا يؤكّده. ومعنى قوله معروفاً: لاشكّ؛ وليس ذا في منطلق. وكذلك هو الحق بينا، ومعلوما، لأنّ ذا مما يوضح ويؤكّد به الحق» (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 79/ج2)

وبذلك يصبح التماثل على مستوى البنية والوظيفة النحوية أو المستوى الإعرابي يستدعي محدّدات الدلالة في نطاق الاستعمال الذي يتعلّق بالمستوى المقاصدي، فيعرف ما يُحال من الكلام وما يحسن، وهذا –كما قال سيبويه– "ما جعل النحويين مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب" (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 80/ج2)، فتختلف معاني العبارات باختلاف القصديات.

ومن الأمثلة أيضا اختيار الرفع أو النصب، يقول: «أما قولهم: من ذا خير منك، فهو على قوله: من الذي هو خير منك، لأنّك لم ترد أن تشير أو تومئ إلى إنسان قد استبان لك فضله على المسئول فيعلمه، ولكنك أردت من ذا الذي هو أفضل منك. فإنْ أومأت إلى إنسان قد

استبان لك فضله عليه، فأردت أن يعلمكه نصبت [خيرا منك] كما قلت: من ذا قائما، كأنك قلت: إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حال فضلك بها، ونصبه كنصب ما شأنك قائما» (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 61/ج2)، فيتبدّل المعنى من الإخبار إلى الاستفهام بحركة إعرابية تدلّ على قصد المتكلم.

بناء على هذا لا يكتفي سيبويه بالصحة اللغوية الخالصة ، وإنما هناك ضرب آخر من الصحة قائم على تمييز المقاصد والاستعمالات المختلفة، ،"وكأنّ الأداء اللغوي يستمدّ طاقته التعبيرية من معطيات السياق الخارجي، فيتغير البناء اللغوي كلّما تغير الموقف الاجتماعي والطبيعة الخارجية للسياق ، فإذا ما زادت وتصاعدت شدّة التغير في المقام تصاعدت نسبة التحولات اللغوية والتركيبية في السياق، ويصح العكس كذلك، ذلك أنه كان مدركا للقوة التواصلية للخطاب والمقصد البلاغي من ورائها" (مصطفى، 2012، صفحة 229).

3. البنية والاستعمال في توظيف دلالة الحواس:

يقول سيبويه: «وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربي، أو مسست جسدا، أو شممت ريحا، فقلت: زيد أو المسك، أو ذقت طعاما، فقلت: العسل» (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 130/ج2) .

يوظف سيبويه دلالة الحواس في التقعيد للذكر والحذف من خلال مراعاة عناصر غير لغوية، كمقاصد المتكلم والمقتضيات والأحوال التي يكون عليها المخاطَب، فعلى "نحو ما يلاحظ سيبويه أنّ الكلام يأتلف من عناصر لغوية خالصة يلاحظ أنه يقوم على عناصر لغوية، وعناصر أخرى من العالم الخارجي نراها أو نسمعها، أو نشمها، أو نتذوقها، وتصبح هذه الأشياء الواقعة في مجال خبرة الحواس عنده كأنها أجزاء في بناء اللغة تقوم مقام العناصر اللغوية الخالصة من الألفاظ" (الموسى، 1987، صفحة 99).

ومن هنا يتضح أنّ نظام اللغة لا يرتبط بالبنية فقط، وإنما يتجاوز البنية إلى الاستعمال محفوفا بدلالة القرائن، يتأكّد ذلك مع إضمار الفعل؛ إذ إنّ دلالة قرينة الرؤية تقتضي الاستغناء في قوله: «وذلك قولك: زيدا، وعمرا، ورأسه. وذلك أنّك رأيت رجلا يضرب، أو يشتم، أو يقتل،

فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: زيدا؛ أي: أَوقِع عملك بزيد، أو رأيت رجلا يقول: أضرب شر الناس، فقلت: زيدا، أو رأيت رجلا يحدّث حديثا فقطعه، فقلت: حديثك، أو قدم رجل من سفر، فقلت: خير مقدم، استغنيت عن الفعل بعلْمه أنه مستخبر، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبه» (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 253/ج1).

وفي نفس الإطار القائم على الجمع بين خبرة الحواس، وبين المقاصد في بناء النظام النحوي لمقولة الحذف والذكر ، نجده يفسر منع حذف المفعول به الثاني ، يقول في باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين:« وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ، وذلك قولك: حسِب عبدَ الله زيدا بكرا ، وظن عمرو خالدا أباك... وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول ، يقينا كان أو شكّا ،وذكرت الأول لتُعلم الذي تضيف إليه ما استقر عندك من هو ، فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأوَل يقينا أو شكّا ، ولم ترَد أن تجعل الأول فيه الشّك أو تقيم عليه اليقين» (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 40/39ج1) ،فالحذف يتنافى مع الغرض، وهو تبيين حال المفعول الأول للمخاطَب يقينا أو شكّا.

ويتم التوجيه الصحيح للمفردات، ولا يحسن الإضمار بل يمتنع تارة خشية الوقوع في اللبس

مثل عدم جواز إضمار فعل الغائب لالتباسه، يقول: «فلا يكون أن تضمر فعل الغائب. وكذلك لا يجوز: زيدا وأنت، تريد أن تبلغه أنا عنك أن يضرب زيدا؛ لأنك إذا أضمرت فعل الغائب ظن السامع الشاهد إذا قلت: زيدا، أنك تأمره هو بزيد، فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل نحو قولك: عليك، أن يقولوا: عليه زيدا، لئلاّ يشبه ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل بالفعل» (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 257/ج1) ، فلا يجوز إضمار فعل الغائب تفاديا لظن السامع غير المراد.

وعلى هذا الأساس يصنّف سيبويه حالات إضمار الفعل لضمان سير عملية التواصل دون خلل وِفْق مبدأ القصدية جنبا إلى جنب مع حال المخاطب، إلى "فعل مظهر لا يحسن

إضماره، وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مضمر متروك إظهاره" (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 297/296ج1)

- فعل مظهر لا يحسن إضماره: وقد مثّل له سيبويه بالرجل الذي يجهل الخبر أو لا يقع في خاطره البتة " فعل ما " فلا يجوز أن نضمر له دون تبيين المعنى المراد، وذلك " أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكْر ضرب، ولم يخطر في باله، فتقول: زيدا، فلا بدّ له من أن تقول له: اضرب زيدا ".وذلك بسبب افتقار المخاطب لمعرفة ما أراده المتكلم، واحترازا من الوقوع في اللبس والإبهام، وتحقيقا للإفادة، ومن هنا يتضح مدى تلاحم العناصر اللغوية وغير اللغوية من أجل الوصول إلى المعنى،و يمكن حوصلة ذلك في المعادلة التالية:

قصد المتكلم + افتقار المخاطب+ الاحتراز من اللبس+ تحقيق الفائدة

= امتناع الإضمار.

- فعل مضمر مستعمل إظهاره: وذلك نحو: " قولك: زيدا، لرجل في ذكْر ضرب، تريد: اضرب زيدا" ، إذ إنّ السامع يفهم المعنى بالإضمار ، نظرا لكونه عارفا بالفعل ، وبالملابسات التي تحف الكلام ، ولا يؤدي ذلك إلى الوقوع في اللبس.

- فعل مضمر متروك إظهاره : ومثل له سيبويه بالمصادر التي جاءت منصوبة كقولنا: سقيا لك، وتبا لك ، وحمدا...الخ ، " فاختزل الفعل لأنه صار بدلا من اللفظ (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 317/ج1)" ، وهذا الفعل قد تكلّمت العرب بإضماره.

ومن هذا المنطلق يقعد سيبويه مسائل الإضمار والإظهار على أسس معنوية: قصد المتكلم من جهة، وعلم المخاطب من جهة ثانية، وأمن اللبس من جهة ثالثة، وتوظيف دلالة الحواس من جهة رابعة، كل ذلك في إطار قاعدة عامة "ما تكلّمت به العرب"، ومن خلال هذا يتضح أنّ العلاقة بين المتكلم والمستمع تكشف عن بعدين هامين:

- مرونة القاعدة النحوية في تقبل الأداءات المنبثقة من الجانب التواصلي والمبنية على الاستعمال في الوصول إلى المعنى.

- حرص النحاة على وضع قواعد تنبثق في أساسها من السياق الاستعمالي، وتبتعد في الأغلب عن التأويلات والتفسيرات غير المنطقية (نواس، 2011، الصفحات 102-103) .

4.البنية والاستعمال من القصدية إلى قاعدة أمن اللبس:

إنّ ممازجة سيبويه بين البنية والاستعمال تبرهن دقّة الأسس في وصف النظام النحوي، فمن القصدية إلى أمن اللبس، ومن المستوى الإعرابي إلى معرفة الخلف، ومن افتقار المخاطب إلى تحَقيق الفائدة، وهذا يعكس إلى حدّ بعيد عدم شكلية النظرية النحوية العربية، يقول في باب لا يبدأ بما يكون فيه اللبس: «ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة. ألا ترى أنك لو قلت:كان إنسان حليما، أو كان رجل منطلقا، كنت تَلْبِس ، لأنه لا يستنكَر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس» (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 48/ج1).

فالعرب تكره الغموض والإبهام كما أنها تستهدف وصول المعنى واضحا سليما ، مما يؤكّد أنّ السلامة النحوية عندهم سليلة السلامة الدلالية ؛ حيث إنهم يجيزون الإخبار بالنكرة عن النكرة لوجود غرض معين ، كـ: نفي المثْل ، والخيرية ، والاجتراء، يقول سيبويه في باب تُخبِر فيه عن النكرة بالنكرة :« وذلك قولك : ما كان أحدٌ مثلَك ، وما كان أحدٌ خيرا منك ، وما كان أحدٌ مجترئا عليك ، وإنما حسن الإخبار هاهنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثْل حاله شيء أو فوقه ؛ لأنّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تُعلمه مثل هذا، ولا يجوز لأحد(أحد) أن تضعه في موضع واجب، لو قلت :كان أحد من آل فلانَ ، لم يجز ؛ لأنه إنما وقع في كلامهم نفيا عاما ، يقول الرجل : (أتاني رجل) يريد واحدا في العدد لا اثنين ، فيقال: (ما أتاك رجل)؛ أي أتاك أكثر من ذلك ، أو يقول: (أتاني رجل لا امرأة) ، فيقال: (ما أتاك رجل أي امرأة أتتك)» (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 55/54ج1) ، أفلا تدلّ هذه المرونة في أحوال الإخبار بالنكرة من الامتناع إلى الجواز إلى مراعاة الأسس المعنوية في بناء القاعدة النحوية.

وفي باب ما لا يجوز أن يندَب يقول: «وذلك قولك: وارجلاه، ويا رجلاه وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح، وأنه لا يقال. وقال الخليل رحمه الله: إنما يقبح لأنك أبهمت، ألا ترى أنك لو قلت: واهذاه، كان قبيحا؛ لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء، وأن تخص ولا تَبهم؛ لأنّ النَدبة على البيان ولو جاز هذا لجاز: يا رجلًا ظريفًا، فكنت نادبا نكرة . وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يختلطوا وأن يتفجعوا على غير معروف، فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه ؛ لأنك إذا ندبت تُخبِر أنك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغي لك أن تَبهم» (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 227/ج2)، فترتيب الألفاظ على وجه معين مبني على مبدأ القصدية دون الإلباس على المخاطب ، وبهذا يكون الكلام مفيدا

،"ومتى زالت (الفائدة) صار الكلام عبارة عن ركام من الألفاظ" (بلحبيب، أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي، 1998، صفحة 46).

ويمتنع الإبهام أيضا في باب الاختصاص لأنه موضع بيان ؛ إذ يفتتح سيبويه موضع البيان بجملة من الأمثلة ، "وذلك قولك:(اللّهم اغفر لنا أيتها العصابة) وأردت أن تختص ولا تبهم حين قلت: أيتها العصابة ، وأيها الرجل (أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل)، أراد أن يؤكّد لأنه قد اختص حين قال أنا ، ولكنه أكّد كما تقول للذي هو مقبل عليك بوجهه مستمع منصت لك:(كذا كان الأمر يا أبا فلان) ، توكيدا ، ولا تدخل (يا)ههنا ، لأنك لست تنبه غيرك ؛ يعني اللّهم اغفر لنا أيتها العصابة " (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 232/ج2) .

إنّ النصب على الاختصاص من المعاني التي إنْ قَصدها المتكلم لزمه استخدام عبارات معينة ، فالاختصاص يتضمن معاني أخرى كـ: التعظيم ، والافتخار...وغيرها ، فنجد (علم المخاطب) ركيزة أساسية في تحديد هذه المعاني "ذلك قولك: (إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا)، كأنه قال: أعني ،ولكنّه فعل لا يظهر ولا يستعمل كما لم تَبنْ ذلك في النداء ، لأنهم اكتفوا بعلْم المخاطب ، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله ، ولكن ما بعده محمول على أوله" (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 233/ج2)، وبناء على ذلك يصرح بعدم جواز الإبهام ، يقول :« واعلم أنه لا يجوز لك أن تُبهم في هذا الباب فتقول :إني – هذا– أفعل كذا ولكن تقول: إني– زيدا — أفعل ، ولا يجوز أن تذكر إلاّ اسما معروفا ؛ لأنّ الأسماء إنما تذكرها توكيدا وتوضيحا هنا للمضمر وتذكيرا . وإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر، ولو جاز هذا لجازت النكرة فقلت: إنّا قوما، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم، ولكن هذا موضع بيان كما كانت الندبة موضع بيان، فقبح إذا ذكروا الأمر توكيدا لما يعظمون أمره أن يذكروا مبهما» (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 236/ج2) ، فارتبط الإبهام في هذا الموضع بالقبح لأنه يتعارض مع قصد التوكيد والتوضيح، والتذكير، مما يدلّ على أنّ المتكلم يُجري كلامه على قدْر مسألة المخاطب واحتياجه.

ومن خلال هذا، فـ"إجراء الكلام يكون على وجوه ممكنة عديدة يختار المتكلم بعضها دون بعض يكون ذاك الاختيار حسب خطة يحسب فيها ما في نية المخاطب من السؤال ، يوافق هذا السؤال المقدّر في ذهن المخاطب انتظاراته وتوقّعاته ، وهو ما سيكون القصد أو الغرض الموجه للمتكلم عند الكلام مما يجعل التخاطب عملية حركية تؤكّد دور المتكلم في إقامة الاختيارات

المناسبة، والمخاطب في التأويل وإنشاء المعنى وتوجيه الخطاب قبل حدوثه" (الشاوش، 2001، صفحة 905/904) ، فتوضع الألفاظ في مواضعها ، وتؤدي مقاصدها ، وتصل إلى غايتها ، ليصبح الإنتاج والتأويل متوافقين ، "وهذا يظهر أنّ لسيبويه إحساسا دقيقا اتجاه اللغة وقوتها التداولية ؛ إذ لا تكاد تمر عليه لفظة أو كلام من فم عربي إلا وينطلق لتصور سياقه ومقامه حتى يتسنى له توجيهه وِفْق ما يقتضيه إنجازه في موضعه ومحلّه" (مقبول، 2006، صفحة 297)، وهذا البعد التداولي في اللغة هو الذي يرتكز على الممازجة بين البنية والاستعمال.

ومن هنا "لقد دأب سيبويه على استرجاع حضور المخاطب أو السامع في بعض الأحيان لتكتمل بذلك عملية التحاور أو التواصل الذي أدى إلى نشوء نص منطوق ...فلكل عبارة قائل أو متكلم قصد من ورائها شيئا ، ولا بدّ من وجود سامع مخاطب يعرف معنى هذه العبارة ، ويدرك الغاية منها، فإذا اعترت هذا النص ظاهرة تركيبية رد ذلك إلى مراد المتكلم، وإلى قدرة السامع على الفهم ، ولا شكّ أنّ سيبويه كان يتخيل بإدراك عميق كل مخاطب ، وهو يسمع ما يتحدث به المتكلم سواء كان عالما بما يقال عارفا به أم خالي الذهن ، أم جاهلا أم غافلا ، ويبني كثيرا من العلل والأحكام في ضوء هذا التصور ، ويجعل لكل حال من أحوال المخاطب وجهله، وما يقتضيه ذلك من تنبيه أو تذكير، أو تأكيد" (العوادي، 2011، صفحة 59).

يتضح من ذلك أنّ المقاصد وملاحظة أحوال المخاطب من مستلزمات الإفادة التي يستحضرها سيبويه من أجل إبانة المعنى على الوجه المطلوب في كل ما تكلّمت به العرب ، فنجده في قاعدة الإضمار على شريطة التفسير يقول: «هذا باب مالا يعمل في المعروف إلا مضمرا ، وذلك لأنهم بدءوا بالإضمار لأنهم شرطوا التفسير وذلك نووا» (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 175/ج2)، وفي سياق آخر:« ولا يجوز لك أن تقول: (نعم ولا ربه) وتسكت؛ لأنهم إنما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير ، وإنما هو إضمار مقدّم من قبل الاسم، والإضمار الذي يجوز عليه السكوت نحو:(زيد ضربته) ، إنما أضمر بعدما ذكر الاسمَ مظهرا ، فالذي تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبينه ، ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهرا ، وذلك قولك: (نعم رجلا عبد الله)» (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 176/ج2)، ألا ترى أنه يميز بين إضمار لا يحسن السكوت عليه ، ولا يشتمل أي فائدة للمخاطب كقولك: نعم، وربه، فليس كلاما ، وبين إضمار يحسن السكوت عليه، وهو إضمار حاصل بعد الذّكر، فيتم الكلام ؛ ذلك أنّ الإضمار لابدّ له من تفسير وتبيين ، فهو مرتبط بمعرفة المخاطب وجهله.

ويقول أيضا: « اعلم أنه لا يجوز أن تقول: (قومك نِعم صغارهم وكبارهم) ، إلا أن تقول:(قومك نِعم الصغار ونِعم الكبار ، وقومك نِعم القوم) ، وذلك لأنك أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلّهم صالح ،كما أنك إذا قلت:(عبد الله نِعم الرجل) ، فإنما تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح ،ولم ترد أن تعرف شيئا بعينه بالصلاح بعد نِعم» (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 177/ج2)، فليس القصد هنا التعريف والتعيين، وهكذَا يبين استقامة التركيب (عبد الله نِعم الرجل) كأنه قال: نِعم الرجل ، فقيل له: من هو؟، فقال: (عبدالله) وإذا قال: (عبد الله) فكأنه قيل له ما شأنه؟ فقال: (نِعم الرجل)، من خلال سؤال افتراضي من قبل المخاطِب تصحّ به الجملة، أما المحال فأن تقول: (عبد الله نِعم الرجل)، والرجل غير عبد الله، كما أنه محال أن تقول عبد الله هو فيها، وهو غيره (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 177/176ج2).

ومن القواعد التي يؤكّدها في هذا الإطار أنّ المضمر المقدّم قبل ما يفسره لا يوصف ، فلا يقول: (نِعم عبد الله رجلا ، نِعم أنت رجلا) (سيبويه، الكتاب، 2006، صفحة 178/ج2)، فهذا قبيح "لأنه ينبغي لهم أن يبينوا ما هو"؛ أي لتنافي وتعارض الغرض ، وهو التفسير إذا جعلت (عبد الله ، وأنت) صفة للمضمر ، والمضمر لم يتبين قبل" ، وبهذا يحدّد لقاعدة الإضمار على شريطة التفسير ضوابط : القصدية ، والإفادة ، والذكر، مجتمعة في الكلام، فيحسن السكوت عليه أو تجعل من الكلام محالا، ومن هنا يتضح أنّ "نحو سيبويه إذن غير مستقل بنفسه ،وقوانين اللغة المنتجة للملفوظات مدعوة لكي تكتسب الصحة الدلالية والتداولية على مستوى الكلام أن ترتبط بعناصر خارجة عنها ؛ أي هي عبارة عن قواعد سياقية ؛ أي قواعد مشترطة تطبيقها سياقات معينة ونفترض أيضا أنها بذلك لن تنتج كلاما حاملا لمعنى مطلق أو مجرد ، بل إنه معين يريد المتكلم أن يعنيه من جهة ، وأن يعبر عن موقف محدّد في إطار سياق محدد" (إدريس، 2006، صفحة 325) إنها العلاقة التكاملية بين البنية والاستعمال تتجلّى في معرفة المقاصد ، وتوظيف دلالة الحواس ، ومراعاة الأحوال والملابسات، والحفاظ على قاعدة أمن اللبس .

خاتمة:

في خاتمة هذه الدراسة يكمن وضع أهم الملاحظات والنتائج فيمايلي:

- ارتبط البحث في أبنية المفردات والتراكيب في اللغة عند سيبويه بوضع القواعد التي تضمن سلامتها من خلال تلك العلاقة الوثيقة التي تربط بين القواعد والمعاني البلاغية منتحيا في كل

ذلك أساليب العرب وسننها في الكلام، فسيبويه قد أدرك أنّ كل العناصر لغوية وغير لغوية تمثل نظاما متكاملا لا يمكن بحث عنصر من عناصره بمعزل عن الآخر.

- كانت لسيبويه عناية كبيرة بمبدأ القصدية، فكان من بين هذه المقاصد: العناية والاهتمام التنبيه والتوضيح، والتأكيد...وغيرها، كما أنّ عودة سيبويه في كل مرة إلى مرجعية الاستعمال المتمثلة في كلام العرب وكيفية نطقها وتتبع سمتها والإشارة إلى ضرورة أن نجري الكلام كما أجرته، ونتكلم به كما نطقت وتكلّمت، تستحضر بشكل دائم تبعية البنية للاستعمال.
- أبدع سيبويه في تقديم وصف لنظام العربية، فقد ارتبط التقعيد عنده بقصد المتكلم من أجل تحديد المعنى، فنجده يلجأ كثيرا إلى معرفة أحوال المخاطب، ويظل النظر في الملابسات والظروف شرطا من شروط جواز العبارة وعدمها، وهذا إن دلّ على شيء فيدلّ على حرص سيبويه في تفسير الظواهر اللغوية من منطلق واقعها بما يحيط المتكلم والمخاطب من ملابسات وأحوال، وهذا يعني أنّ صوغ الجملة ليس إلا استجابة لدوافع نفسية واجتماعية معتبرة.
- يؤكّد سيبويه فكرة هامة تقتضي أنّ اللغة ما هي إلا ممارسات وإجراءات تمتزج بالانفعالات والأحوال والظروف والملابسات، فيترتّب عنها تراكيب ملائمة تحقّق وظيفة الفهم والإفهام فالقصد، والإفادة ، والشك ،واليقين ، والاحتياج ، والافتقار، والعناية والاهتمام ، ودلالة الحواس وأمن اللبس...وغيرها، كلّها تؤكّد تلك الممازجة بين البنية والاستعمال.
- النحو الذي قدّمه سيبويه هو نحو قائم على مجريات المعنى، وأي إهمال لها من شأنه أن يفسد التواصل، وهو ما عبر عنه سيبويه بـ (التهاون بالخلف).
- استطاع سيبويه من خلال قصد المتكلم أن يبني تصوراته للنظام النحوي بعد استقراء ما نطقت به العرب في ضوء أمن اللبس وتوخي حصول الفائدة، وتحقيق وظيفة التواصل، من أجل الوصول إلى استقامة المعنى.
- لطالما قد عانت الدراسات اللغوية القديمة من أزمة المنهج في تصنيفها بين الوصفية والمعيارية لكن سيبويه يثبت دائما مراعاة ضوابط العملية التواصلية في الكلام، وهي بمثابة أدوات جرائية وقرائن جوهرية في التقعيد النحوي.
- استطاع سيبويه أن يجمع بين الواقع والنظر، وبين الاستعمال والبنية، وبين الصنعة وما نطقت به العرب عن طريق إدخال البعد الاجتماعي والنفسي لعناصر العملية التواصلية في

اللغة، فالعامل والمعمول، والعلامة الإعرابية يعملان جنبا إلى جنب مع قصدية المتكلم وحالات المخاطب.

ومن التوصيات:

– الكتاب" هو نموذج لبناء نظرية لسانية عربية خالصة، لذا يجب استخراج مكنوناته من خلال إعادة قراءته قراءة لسانية، وذلك بتشجيع طلبة الماستر والدكتوراه على خوض غمار (لسانيات سيبويه) في موضوعات مذكراتهم.

– استطاع عبد الرحمان الحاج صالح –رحمه الله –أن يستخرج من كتاب سيبويه النظرية الخليلية–وهي من أحدث النظريات–، لذا يجب تظافر الجهود لاستخراج نظرية سيبويه اللسانية والتأليف في ذلك على غرار ما كتبه عبد الله أحمد جاد الكريم حسن (كتاب سيبويه والمدارس اللسانية الحديثة)، وما كتبته عمارية حاكم (تقنيات التبليغ اللساني في كتاب سيبويه).

– مستويات اللغة عند سيبويه تتصف بالانفتاح والكمال مما يستدعي إنشاء هيئة علمية خاصة تتكفّل بمعالجته ضمن الاتجاهات اللسانية البنيوية، والتوليدية، والتداولية.

المراجع:

1) أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، ط1، الرباط، المغرب، (2006).
2) إدريس مقبول، الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، ط1 الأردن، (2006).
3) أسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن (2011).
4) عائشة برارات، مدخل إلى هندسة المعنى– الممارسة والتنظير في النحو والبلاغة–، ط1، دار خيال، الجزائر، (2022).

5) عائشة برارات، المعطيات السياقية وصلتها بالإبانة عن المعنى في الدرس اللغوي، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، الجزائر، (2016).
6) بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي. دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، (2008).
7) رشيد بلحبيب، أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى، مجلة اللسان العربي، الرباط، المغرب، العدد 47، (1999).
8) رشيد بلحبيب، أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي، مجلة اللسان العربي، الرباط، المغرب، العدد45، (1998).
9) سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، مصر (2006).
10) محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، كلية الآداب، ط1، منوبة، تونس، (2001).
11) محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، د ط، المغرب، د ت.
12) حسن عون، اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، مطبعة رويال خلف، الإسكندرية، مصر، ط1 (1952).
13) هيثم محمد مصطفى، القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العراق، مج11، ع3، (2012).
14) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير للنشر والتوزيع، ط3، الأردن، (1987).